مجلس النواب

فريق التقدم والاشـتـراكيـة الرباط في 2022/09/12

الرقم : 4430

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

تدابير معالجة سوء تطبيق قانون تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
استبشر المغاربة خيرًا بصدور القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية منذ تاريخ 06 مارس 2020. ذلك أنّ هذا النص التشريعي الهام تضمن إقرار مبادئ وقواعد قانونية تسعى إلى تخفيف العبء على كاهل المرتفقين وتسريع وتجويد عمل المصالح الإدارية المختلفة.
ومن بين مقتضيات هذا القانون، وخاصة في المادة السابعة منه، التنصيص على عدم مطالبة المرتفقين بالإدلاء بنسخ مطابقة لأصول الوثائق والمستندات، إلا في حالة الشك في النسخ المدلى بها. بيد أن هذا الأمر غدا عرفا راسخا في دواليب الإدارات العمومية، حيث وقفنا على استمرار مطالبة معظم هذه الأخيرة بنسخ مطابقة للأصل. وإذا كان المرسوم رقم 2-22-048 يؤكد على أن هذه العملية من اختصاص الإدارات والمؤسسات العمومية الأخرى، فقد ظلت المقاطعات والملحقات الإدارية والجماعات هي الهيئات الوحيدة التي تقوم بهذه المهمة الزائدة قانوناً، مع ما تؤدي إليه من ازدحامٍ وعناءٍ صارا معهودَيْن.
ومثال آخر على مواصلة المطالبة بوثائق محذوفة أو من دون جدوى فعلية هو مطالبة الآباء بضرورة الإدلاء بشهادة الحياة الفردية قصد تسجيل المولود (ة) الجديد في الدفتر العائلي.
لا شك أنّ الإقرار بالاستغناء عن عدد من الشواهد والوثائق الإدارية، التي لم يعد لاستمرار وجودها معنى، يدخل ضمن تدابير تبسيط عملية الحصول على القرارات الإدارية، وتجويد خدمات المرفق العمومي، وتسريع الخدمات التي يقدمها. وهو ما يتناقض تماماً مع استمرار مطالبة المرتفقين بعدد من الشواهد المحذوفة أو التي لا فائدة من الإدلاء بها، واستمرار توقيعها من قِبل الإدارات العمومية التابعة لوزارة الداخلية، أو الخاضعة لمراقبتها.
لهذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي تعتزمون اتخاذها، من أجل تفعيل وتسريع تطبيق مقتضيات قانون تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؟
وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

حسن اومربيط